

أولاً: المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

" المقدمة "

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام للسنة فانقادت لاتباعها وارتاحت لسماعها وأمات نفوس أهل الطغيان بالبدعة بعد أن تمادت في نزاعها وتغالت في ابتداعها وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له العالم بانقياد الافئدة وامتناعها المطلع على ضمائر القلوب في حالتي افتراقها واجتماعها وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي انخفضت بحقه كلمة الباطل بعد ارتفاعها واتصلت بإرساله أنوار الهدى وظهرت حجتها بعد انقطاعها ﷺ ما دامت السماء والأرض هذه في سموها وهذه في اتساعها وعلى آله وصحبه الذين كسروا جيوش المردة وفتحوا حصون قلاعها وهجروا في محبة داعيهم إلى الله الأوطار والاطوان ولم يعاودوها بعد وداعها وحفظوا على أتباعهم أقواله وأفعاله وأحواله حتى أمنت بهم السنن الشريفة من ضياعها (١) . أما بعد

فلقد من الله علينا بأن بعث نبيه ﷺ فينا ، وجعلنا طلابا لسنة ، وخداما بساحته ، وشرفنا بالانتساب إلى علم نبغ فيه الكرام ونصب رايته الأعلام ، قعدوا قواعدهم ورفعوا بنيانه ، حفظوا حروفه وأقاموا حدوده ، وصنفوا ، ورتبوا ، وهذبوا ، ونقدوا ، وبينوا ، كل واحد منهم كالبحر في اتساعه وعمقه وامتلائه ، بل إن منهم من كان بحرا ليس له ساحل ، يسروا العلم ووضعوه بين أيدينا وحملونا الأمانة ، التي نسأل الله أن يعيننا عليها .

وإن كان القلم قد نُصِبَ خطيبا على منبر الصفحات ، فإن القلب في شوق إلى توفيق باسط الأرض ورافع السموات .

أ — أهمية الموضوع :

ترجع أهمية الموضوع إلى أهمية السنة نفسها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ، بعد القرآن الكريم ، ومع هذا فهي مقررة ، ومؤكدة ، ومفسرة لما في المصدر الأول ، بل ومنها ما ينسخ بعض آياته ، ومن هنا حفظها أصحاب رسول الله ﷺ وطبقوها ، ونقلوها إلى رجال حملوا الأمانة ونفوا عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ، حتى وصلتنا غضة طرية ، فأردت أن أتشرف بدراستها راجيا بهذا خيري الدنيا والآخرة ، وإذا أضفنا إلى الأحاديث النبوية الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم ، وإذا أضفنا إلى هذا كله فهم إمام عابد عالم كأبي عبيد ، في كتاب يتعلق بدراسة نظام اقتصادي إسلامي ، فأستطيع أن أجمل القول في هذا بأن الموضوع يجمع الفقه والحديث والتفسير واللغة ، والدراسة الاقتصادية ، وبالعلم والمال تقدم الأمم ، فيظهر لنا بهذا أهميته .

ب — أسباب اختياري للموضوع :

نظرا لأهمية موضوع كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام الذي يحاول من خلاله الإمام أن يضع

(١) أنظر مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ١ / ٣٩ (ط / دار المعرفة / بيروت / ت / محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب

نظاما اقتصاديا إسلاميا ، يتوافق مع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، بفهم صحيح لسلفنا الصالح .

فقد دفعني لاختيار هذا الموضوع مجموعة من الأسباب أهمها ما يلي :

أولا : بلا شك أهمية السنة ، وتقدم كلام مختصر في السطور السابقة يوضح تلك الأهمية التي تعد

سببا رئيسيا ، لاختيار هذا الموضوع ، ولو لم يكن في دراستها سوى القرب من النبي ﷺ لكفى .

ثانيا : مجال التحقيق والدراسة للسنة يعطي للباحث تأهيلا علميا جيدا من خلال اطلاعه على كتب

السنة ، والتفاسير ، والفقه ، والمصطلح ، والرجال ، ومعاجم اللغة ، إلى جانب دراسة المخطوطات

ثالثا : أن كتاب الأموال بحق موسوعة فقهية اقتصادية جديرة بالدراسة ، خاصة أننا في عصر قد

طغت فيه المادة ، ونحن بحاجة إلى نظام إسلامي لمعاملتنا اليومية ينحي جانبا كل نظام وافد أو فكر

جامد .

فلكل هذا استخرت الله واستشرت أهل العلم والصلاح ، واخترت هذا الموضوع ليكون بحثاً لنيل درجة

التخصص " الماجستير " في الحديث الشريف وعلومه .

وقد سرت فيه على الخطة التالية :

ج - خطة البحث ومنهجه وطريقته :

قسمت البحث إلى مقدمة ، وقسمين ، وخاتمة ، وفهارس علمية :

أولاً : المقدمة وتشتمل على :

أ- أهمية الموضوع .

ب- أسباب اختياري للموضوع .

ج- خطة البحث وطريقته ومنهج العمل به .

ثانيا : أقسام البحث :

القسم الأول :

أولاً : دراسة عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام كما يلي :

اسمه ونسبه وكنيته ونسبته ولقبه ، ونشأته العلمية ودراسته خاصة في الحديث وعلومه ورحلاته فيه

، وشيوخه مع التعريف ببعضهم ، وتلاميذه مع التعريف ببعضهم ، وأقوال العلماء فيه وثناءهم عليه ،

ومؤلفاته مع بيان موضوع كل كتاب ، وميلاده ووفاته رحمه الله .

ثانيا : دراسة عن كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام كما يلي :

تسميته وموضوعه ، ومنهج المؤلف فيه من حيث موارد وطريقة تنويبه ، وطريقة إيراده للأحاديث

، وشرحه للألفاظ واستنباطه للأحكام .

القسم الثاني : تحقيق الكتاب :

أولاً : منهج تحقيق الكتاب وتخريج أحاديثه والحكم والتعليق عليها كما يلي :

= تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته للمؤلف ، والتعريف بالنسخ الخطية المعتمد عليها في تحقيق الكتاب
وبيان المتخذ منها أصلا في التحقيق ومسوغات ذلك .
وخطوات العمل كما يلي :

- ١ - نسخ الجزء المخصص للبحث مع مراعاة قواعد الإملاء وعلامات الترقيم .
 - ٢ - مقابلة المنسوخ بالأصل المخطوط والمطبوع وإثبات الراجح في الأصل والفروق في الهوامش مع تعليل النص الراجح وتصويب الخطأ مع دليل التصويب .
 - ٣ - وضع أرقام مسلسل للأحاديث والآثار بغية إبراز نصوص الكتاب لكل معنى على حدة ومن أجل تيسير الرجوع إليها والإحالة عليها بيسر عند الاقتضاء وتيسير صنع الفهارس فيما بعد .
 - ٤ - تخريج ما في الكتاب من أحاديث وآثار حسب الأصحية ، وذلك بالعزو إلى المصادر التي توجد بها مسنده مع بيان حالة المتن أن كان بلفظه أو بنحوه أو بمعناه أو مختصرا أو مطولا .
 - ٥ - دراسة أسانيد الأحاديث والآثار التي أوردها المؤلف وتحقيق القول الراجح في حال الراوي وبيان ما في السند من انقطاع أو تدليس أو غير ذلك .
 - ٦ - بيان درجة الحديث أو الأثر باعتبار دراسة إسناده من حيث الصحة أو عدها مع الحرص على استعمال منهج المحدثين في النقد
 - ٧ - إذا كان الإسناد حسنا أو ضعيفا أبحث في متابعاته عما يرقيه ثم أبين درجة الحديث أو الأثر بمجموع طرقه ، فأرى الحديث من الضعيف إلى الحسن لئلا يظن من الحسن إلى الضعيف لغيره ، وإن كان له وجهين فأبى الوجهين لغير
 - ٨ - ضبط المتن مع التعليق عليها من حيث بيان ما فيها من ألفاظ غريبة أو حكم مستفاد أو تعريف بالمواضيع والأعلام وغيرها
- والنص المحقق طبقا للخطة

ثالثا : الخاتمة وتضمن أهم نتائج البحث .

رابعا : عمل فهرس فنية للكتاب تعرف بمضامينه وبالرواة المترجمين وأطراف الأحاديث وبمراجع البحث ، وغير ذلك على النحو التالي :

- فهرس الآيات والسور القرآنية .
- فهرس لأطراف أحاديث وآثار الرسالة على حروف المعجم .
- فهرس الرواة .
- فهرس أبواب وفصول الكتاب على ترتيب المؤلف .
- فهرس موضوعات الرسالة .

وأستطيع أن أجمل القول في بيان دراستي وتحقيقي للنصوص فيما يلي :

أولا : تخريج الأحاديث :

قمت بتخريج الأحاديث من الكتب الأصلية ، وفي بعض الأحيان أذكر في التخريج بعض الكتب غير الأصلية إن كانت هناك حاجة إليها ، كما قمت بالمقارنة بين الأسانيد والمتون في التخريج ، ففي =

= مقارنة الأسانيد أعدد طريق كل إمام من أصحاب كتب الحديث فأقول مثلاً أخرجه الإمام البخاري من طريق فلان عندما يكون الراوي الثاني هو الموجود في إسناده ويكون الراوي الأول متابعاً بحيث يكون الراويان قد أخذوا عن شيخ واحد ، وغالبا أقول من طريق فلان ، عن فلان ، به أي ببقية الإسناد ، وإن كانت هناك حاجة لذكر ما هو أكثر من هذا ذكرت ، كأن يتبين من الأسانيد زوال عنقة مدلس أو اتصال إسناد ، أو نحو ذلك .

ومن حيث مقارنة المتون اتبعت الخطوات التالية :

- أخرجه بلفظه إذا اتفق حديث كتاب من كتب الأئمة مع حديث الباب انفاقاً حرفياً ، أو قريب جداً منه
- فإذا اتحدت الألفاظ بصورة يتبين مهنها أن الاتحاد في غالب ألفاظ الحديث أو الأثر أقول بنحوه .
- وإذا أخرجه إمام من أصحاب الكتب بأطول مما في حديث الباب قلت : أخرجه مطولاً .
- وإذا أخرجه إمام من أصحاب الكتب بأخصر مما في حديث الباب قلت : أخرجه مختصراً .
- وإذا اختلفت الألفاظ اختلافاً كبيراً ، قلت بمعناه ، وإن كان فيها تقديم وتأخير بينته .
- وإذا لم أقف على الحديث في أي من كتب السنة بينت ذلك فقلت : لم أقف له على تخريج وإسناد ، أو أقول لم أجد من أخرجه غير أبي عبيد ،
- وإذا تكرر الحديث أشرت أنه قد سبق تخريجه في الحديث رقم كذا .

- وجعلت اتحاد الصحابي هو الأصل عندي في التخريج فإذا كان الحديث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثلاً التزمت تخريجه عن علي فإذا وجدته عن صحابي آخر جعلته شاهداً حتى وإن اتحدا في المتن ، ولم استخدم الرموز في البحث ولكن أفصل فأقول : أخرجه البخاري في صحيحه ، وأذكر إلى جانب ذلك الكتاب والباب إن وجدا والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد .

- وجعلت ترتيب هذه الكتب أولاً حسب ترتيب الكتب التسعة فأذكر البخاري ثم مسلم ثم أبا داود ثم الترمذي ثم النسائي ثم ابن ماجه ثم مالكا ثم أحمد ثم الدارمي (١) ، ثم أرتب بعد ذلك بتاريخ وفاة صاحب الكتاب .

- أما أقوال أبي عبيد فإن كان يشير من خلالها إلى حديث اخترت أقوى الأحاديث ووضعت أسفل النص ، وجعلت متنه وسنده كأنه أصل عندي ، وخرجت الأحاديث تبعاً له ، وأعطيته رقماً .

فإن لم يكن بهذه الأقوال أحاديث أو آثار ذكرت من نقلها عن أبي عبيد ، ومن الملاحظ أن الغالبية العظمى من كلامه ينقلها عنه تلميذه حميد بن زنجويه في الأموال ، أو يذكرها أبو عبيد في كتبه خاصة غريب الحديث ، أو هي موجودة في معاجم اللغة .

ثانياً : تراجع رجال الإسناد :

جعلت للغالبية العظمى من الرواة ترجمة وسطاً بينت فيها اسم الراوي ونسبه وكنيته ولقبه وأقوال =

= علماء الجرح والتعديل فيه وسنة مولده وسنة وفاته إن وجد ، إلا القليل من الرواة الذين توسعت في تراجمهم نظر للحاجة إلى ذلك كعبد الله بن صالح كاتب الليث ، وإذا وجدته ببعض كتب التراجم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً حكمت عليه بجهالة الحال ، وإذا لم أقف له على ذكر في أي من كتب التراجم التي وقفت عليها قلت لم أقف عليه ، وإذا كانت ترجمته تقدمت أحلت على رقم الحديث وذكرت تعريفاً يسيراً به ، مع بيان درجته فأقول مثلاً (عمر : هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب العبدي ، صحابي جليل ، تقدم برقم (٤)) ، وقد اعتمدت في مراتب الجرح والتعديل على المراتب التي ذكرها ابن حجر في مقدمة كتابه "تقريب التهذيب" حيث قال هناك :

أما المراتب : فأولها : الصحابة ، فأصرح بذلك لشرفهم .

الثانية : من أكد مدحه بـ"أفعل ك" أو وثق الناس" أو بتكرير الصفة كـ "ثقة ثقة" أو معنى كـ "ثقة حافظ الثالثة : من أفرد بصفة كـ "ثقة" أو "متقن" أو "ثبت" أو "عدل" .

الرابعة : من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بـ "صدوق سيئ الحفظ" أو "صدوق يهم" أو "له أوهام" أو "يخطئ" أو "تغير بأخرة" ، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة : كالشيع ، والقدر ، والنصب ، والارجاء ، والتجهم ، مع بيان الداعية من غيره .

الخامسة : من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ "مقبول" حيث يتابع ، وإلا فليين الحديث .

السادسة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ "مستور" أو "مجهول الحال" .
السابعة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ، ووجد فيه الضعف ولو لم يفسر ، وإليه الإشارة بلفظ "ضعيف"
الثامنة : من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ "مجهول" .

التاسعة : من لم يوثق البتة ، وضعف مع ذلك بقادح ، وإليه الإشارة بـ "متروك" أو "متروك الحديث العاشرة : من اتهم بالكذب .

الجادية عشرة ، من أطلق عليه اسم الكذب والوضع . (١)

فما كان من الدرجة الثانية والثالثة فحديثه صحيح من الدرجة الأولى وغالبه في الصحيحين .
وما كان من الدرجة الرابعة فهو الذي يحسنه الترمذي ويسكت عنه أبو داود وما بعد ذلك فمن المردود إلا إذا تعددت طرقه .

أما ما كان من الدرجة الخامسة والسادسة فيتقوى بذلك ويصير حسناً لغيره . (٢)

ومن كان من السابعة إلى آخرها فضعيف على اختلاف درجات الضعيف من المنكر إلى الموضوع وبعد كلام الحافظ في التقريب اعتمدت كلام الذهبي في الكاشف فإن اتفقا أو انفقا ما أميل إليه مع كلام ابن حجر فلا أعقب على الترجمة ، وإلا عقبته لأثبت ما تطمئن النفس إلى ترجيحه في حال الراوي .

(١) أنظر تقريب التهذيب لابن حجر ٤٠٥ (ط دار الرشيد/ سوريا / الأولى / تحقيق محمد عوامة)

(٢) أنظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ١٠١ (ط / الكتب العلمية / بيروت)

= ثالثا : غريب الحديث ، ونحوه :

قمت ببيان الألفاظ الغريبة أو شرحها إن احتاجت إلى شرح وذلك من كتب المعاجم والغريب ، وأحيانا من كتب الفقه إن كانت هذه الألفاظ مصطلحات فقهية ، وأبين أيضا في نبذة يسيرة ما يتعلق بالأحداث والبلدان ، والأعلام ، وذلك أسفل النص .

رابعا : التعليق على الأحاديث والآثار :

من الملاحظ أن الكتاب يضم عددا كبيرا من الأحاديث والآثار الضعيفة ، فإذا كان الأثر شديد الضعف لا أعلق عليه غالبا ، بل أعلق على الصحيح والحسن ، وما به ضعف ليس بالقوي ، ومن الملاحظ أيضا أن التأويل قد رتبته على الأبواب الفقهية فأعلق أحيانا على الأحاديث من كتب الفقه أو من الشرح أو غيرهما ، أو أعلق أحيانا على مجموعة من أحاديث الباب أو الأبواب ، أو أعلق على كلام أبي عبيد . هذا : وقد تعاهدني بالتوجيه والإشراف والرعاية فضيلة السيد / أ.د. / محمد محمود أحمد هاشم عميد الكلية ، وشيخ الطريقة الهاشمية ، ونقيب السادة الأشراف بالشرقية ، وعضو المجلس الصوفي الأعلى ، سليل العلماء والصالحين ، أقطاب مصر ، وأعلام الأزهر ، وأئمة العارفين ، من معدن بغضهم كفر ، وقربهم منجا ، وحبهم دين .

وفضيلة أ.د. / محمد مصطفى محمد سالم أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق . ذلكم الرجل الذي عايشناه فتعلمنا منه العلم والعمل معا ، ففضله علي كبير ، وحبه في قلبي عزيز . ولا يسعني إلا أن أوجه لهما الشكر الجزيل ، وجزاهما الله كل خير . والحمد لله رب العالمين .

والله تعالى أعلى وأعلم وأعز وأحكم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .



صورة ضوئية لنماذج من المخطوطة المصرية